

مدى استخدام معيار درجة الضرورة في تقييم قرار الاستثمار في المؤسسة الإنتاجية مؤسسة إنتاج الأنابيب الصناعية ALFAPIPE بغرداية

The extent to which the criterion of necessity is used in investment decision assesement in cmpany: the company of industrial pipe ALFAPIPE Ghardaia as a model

أ.د. عمر لعيني

أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر 3، الجزائر

labaniomar29@hotmail.fr

أ. محمد بوهالي¹

طالب دكتوراه، جامعة الجزائر 3

أستاذ مساعد صنف "أ"

جامعة الأغواط، الجزائر

medbouha27@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/01/18

تاريخ القبول: 2018/06/08

ملخص:

يركز هذا المقال على مدى استخدام معيار درجة الضرورة في تقييم قرار الاستثمار، هذا الأخير ينبغي أن يتم تقييمه باستعمال معيار أو أكثر للحكم على جدواه. وتم أخذ مؤسسة إنتاج الأنابيب الصناعية بغرداية نموذجا، وتم جمع البيانات اللازمة من وثائق المؤسسة بالإضافة الى مقابلة مع مراقب التسيير. وخلصت الدراسة الى أن مؤسسة إنتاج الأنابيب الصناعية استندت على معيار درجة الضرورة في تقييم قرار الاستثمار.

كلمات مفتاحية: قرار الاستثمار، معيار درجة الضرورة، مؤسسة إنتاج الأنابيب الصناعية

تصنيف JEL: C18، C44، G32

Abstract:

This article focuses on the extent to which the degree of necessity criterion is used in evaluating the investment decision, the latter should be evaluated using one or more criteria to judge its feasibility. We take ALFAPIPE GHARDAIA as a model, and the data needed was collected from the documents of the company in addition to an interview with the manager control of the company. The study concluded that the ALFAPIPE GHARDAIA based on the degree of necessity in evaluating investment decision.

Key words: investment decision, degree of necessity criterion, ALFAPIPE Ghardaid

Jel Classification Codes: C18, C44, G32

¹المرسل: محمد بوهالي، البريد الإلكتروني: medbouha27@yahoo.fr

مقدمة:

يعتبر قرار الاستثمار من أهم القرارات المالية في المؤسسة وأصعبها نظرا لضخامة الأموال المستثمرة من جهة، وأثاره على مستقبل وقيمة المؤسسة من جهة أخرى، لهذا ينبغي قبل اتخاذ اختيار المعيار المناسب الذي على أساسه يتم الحكم على جدوى القرار من عدمه .

ويركز قرار الاستثمار على اختيار نوع الأصول التي ستستثمر فيها المؤسسة لتحقيق عوائد مستقبلية، ولكون هذه الأخيرة غير محددة بدقة فإن قرار الاستثمار يصاحبه درجة معينة من المخاطر بحيث كلما زاد العائد المتوقع ازدادت معه درجة المخاطرة.

ويتم تقييم قرار الاستثمار باستعمال مجموعة من المعايير وهذا حسب الظروف الاقتصادية، فنجد حالة التأكد والتي تعتبر حالة نظرية فقط، ونجد حالة المخاطرة وحالة عدم التأكد، هاتين الأخيرتين تعتبران أقرب للواقع العملي، ولكل حالة من الحالات سابقة الذكر معايير خاصة بها تستخدم في تقييم قرار الاستثمار .

الإشكالية:

يرتكز اتخاذ قرار الاستثمار على جملة من المعايير الكمية والكيفية للحكم على جدواه، فالمعايير الكمية تستند على حساب مردودية هذا الاستثمار أو الإضافة التي سيضيفها للمؤسسة، في حين تركز المعايير الكيفية على الحكم الشرحي وخبرة متخذ القرار في تقييم آثار هذا القرار على المؤسسة مستقبلا، ومن بين المعايير الكيفية المستعملة نجد معيار درجة الضرورة، ومنه يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي :

ما مدى استخدام معيار درجة الضرورة في تقييم قرار الاستثمار في مؤسسة صناعة الانابيب

الصناعية؟

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على قرار الاستثمار من مختلف جوانبه بالإضافة الى معيار درجة الضرورة ومدى استخدام في المؤسسة محل الدراسة وهل تستخدم معايير أخرى إلى جانبه لتدعيم في اتخاذ قرار الاستثمار أم لا.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية قرار الاستثمار في المؤسسة من جهة، وكذا أهمية المعيار المستخدم في تقييم قرار الاستثمار باعتباره المحدد الرئيسي لقرار قبوله أو رفضه، ومن جهة أخرى في أهمية معيار درجة الضرورة من الناحية العملية واستعماله في الحكم على قرار قبول أو رفض الاستثمار .

المحور الأول: قرار الاستثمار

يعتبر قرار الاستثمار أحد القرارات الهامة في المؤسسة، وتولي المؤسسات عناية خاصة لهذا النوع من القرارات نظرا لمميزاته من جهة ولأثره البالغ على مستقبل المؤسسة من جهة أخرى، ولهذا نجد الأكاديميين والباحثين أعطوا أهمية قصوى لقرار الاستثمار من خلال البحث في كيفية اتخاذه ومحاولة التنبؤ بنتائجه على مستقبل المؤسسة قبل البدء في تنفيذه . وفي هذا المحور سنحاول التطرق الى مختلف مفاهيم الاستثمار مروراً بأنواعه وصولاً الى قرار الاستثمار .

أولاً: مفهوم الاستثمار

حظي موضوع الاستثمار باهتمام بالغ من طرف الباحثين والمهتمين، نظراً لأهميته بالنسبة للفرد أو المؤسسة أو الدولة لهذا سنحاول اعطاء جملة من المفاهيم التي تناولته .

1- تعريف الاستثمار:

تعددت تعاريف الاستثمار تبعاً لتعدد وجهات نظر المحاسبين والاقتصاديين والماليين، فمن وجهة النظر المحاسبية " يقترن الاستثمار بالقيم الثابتة أو مجمل الممتلكات التي تمثل المجموعة الثانية من النظام المحاسبي المالي، وهو كذا لك مرتبط بمفهوم المدة، بعبارة أخرى هو الزيادة في أصول المؤسسة غير المنقولة كالأراضي والمباني، والأصول المنقولة كالتجهيزات والمعدات... الخ"¹. ونلاحظ أن هذا التعريف ركز على الاستثمارات المادية وأغفل الاستثمارات المعنوية والمالية . ويمكن تعريف الاستثمار من وجهة نظر محاسبية بأنه كل أصل سواء كان مادي أو معنوي اقتنته المؤسسة لزيادة مردوديتها مستقبلاً وليس من أجل إعادة بيعه ويبقى في المؤسسة ل مدة تفوق السنة، بالإضافة الى الأصول المالية التي اقتنتها المؤسسة نتيجة استثمار فوائضها المالية بهدف تحقيق أرباح مستقبلاً.

ومن وجهة النظر الاقتصادية " يقصد بالاستثمار معنى اكتساب الموجودات المادية . وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون الى التوظيف أو التثمين للأموال على أنه مساهمة في الانتاج . والانتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات . وهذا الانتاج له عدة عناصر مادية وبشرية ومالية. وبالتالي فلذا كان المال عنصر انتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة انتاجية جديدة أو توسيع طاقة انتاجية موجودة "².

ويعتبر الاقتصاديون أن الاستثمار وخاصة الاستثمار الحقيقي بلن له آثار إيجابية على المستوى الكلي، بحيث يؤدي الى النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل .

أما من وجهة النظر المالية فالاستثمار "هو التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القدرة الشرائية للأموال المستثمرة- بسبب التضخم- مع امكاني الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة".³

ويمكن تعريف الاستثمار بأنه التضحية بقدر من الأموال في الوقت الحاضر وربطها بأصل أو أكثر (سواء كانت أصول حقيقية أو معنوية أو أصول مالية) أملا في الحصول على عوائد متوقعة مستقبلا وعلى فترات .

2- أنواع الاستثمارات:

يملك تصنيف الاستثمارات الى عدة أنواع الا أننا سنقتصر على الأنواع الموالية:

2-1- الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:

ويقصد بالاستثمار الحقيقي، هو الاستثمار في الأصول الحق يقية، كالاستثمار في المباني والأراضي والمعدات والآلات والتجهيزات أي الاستثمارات التي لها وجود مادي ملموس . ويعتبر هذا النوع من الاستثمار هو الأساس في زيادة النمو الاقتصادي .

الاستثمار المالي وهو الاستثمار في الأصول المالية كالأسهم والسندات . وهذا النوع يهدف الى تحقيق عوائد نتيجة استثمار الفوائض المالية .

وسيكون محور اهتمامنا الاستثمارات الحقيقية في هذه الدراسة.

2-2- أنواع الاستثمارات الحقيقية:

هناك عدة أنواع من الاستثمارات الرأسمالية ولكن سنقتصر على الأنواع الموالية:⁴

- الاستثمارات الاستبدالية: وهي كما يعني اسمها تتعلق باستبدال الآلات والتجهيزات التي تم اهتلاكها فيزيائيا بالآلات جديدة أكثر كفاءة .
- الاستثمارات التوسعية: وهي تتعلق بإضافة خطوط إنتاج أو آلات جديدة بهدف توسيع الطاقة الإنتاجية لتلبية نمو الطلب في السوق، وقد تكون خطوط الإنتاج والآلات الجديدة أكثر تطورا وإنتاجية مما هو موجود لدى الشركة مما يؤدي إلي زيادة في الكفاءة أيضا .
- الاستثمارات الابتكارية: وهي تتعلق بإنتاج سلع جديدة أو محسنة واستعمال طرق إنتاجية وتكنولوجيا جديدة أو محسنة .
- الاستثمارات الاستراتيجية: تهدف الى تحقيق التكامل في نشاط المؤسسة.⁵

وتعتبر الاستثمارات الاستبدالية أقل مخاطرة مقارنة بالأنواع الأخرى، لأنه يتعلق باستتب دال تجهيزات قديمة بأخرى جديدة، أي أن المؤسسة على دراية بحجم السوق وحجم الطلب على منتوجاتها وكذا على علم بالمنافسة ودرجة حدتها .

2-3- خصائص الاستثمارات الحقيقية:

تتمثل خصائص الاستثمارات الحقيقية في العناصر التالية⁶:

- التكلفة الأولية أو رأس المال المستثمر وتشمل تكلفة الشراء ومختلف المصاريف منذ ظهور فكرة المشروع الى حين تشغيله.
- التدفقات النقدية وهي الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة .
- القيمة المتبقية وهي قيمة المشروع كخردة في نهاية عمره.
- العمر الاقتصادي وهي المدة التي يولد فيها المشروع تدفقات نقدية .

وغالبا يبدأ الاستثمار بفكرة وقد يكون مصدر الفكرة داخلي - أي من داخل المؤسسة- أو يكون مصدرها خارجي، وفي حالة قبول الفكرة قبولاً مبدئياً تقدم للدراسة التي تثبت جدواها من عدمها .

ثانياً: قرار الاستثمار

يعتبر قرار الاستثمار أحد القرارات المالية في المؤسسة وأكثرها أهمية، وتتبع أهميته من ضخامة التكلفة الابتدائية المصحوبة بالمخاطر من جهة، والعوائد المنتظرة منه غير المؤكدة من جهة أخرى، وكذا تأثره بمجموعة من العوامل التي تكون خارجة عن سيطرة المؤسسة.

1- تعريف قرار الاستثمار:

تعتبر هذه القرارات من أهم قرارات الإدارة المالية . الغالب في هذه القرارات أن الإدارة المالية تسعى لاستخدام أموالها الاستثمارية إما في خلق أصول مالية جديدة مثل النقد والاستثمارات القصيرة الأجل والديون والاستثمارات في الأوراق المالية مثل السندات والأسهم، أو في خلق استثمارات عينية مثل المخزون السلعي، الآلات والمعدات، الأبنية وغيرها.⁷

وهناك من يعرفه بأنه يشير الى تخصيص الموجودات من خلال استثمار أموال الشركة في نوعين من الموجودات المالية والموجودات المادية المتداولة والثابتة.⁸

ولقرار الاستثمار طبيعة استراتيجية لهذا يجب أن يحضر بعناية فائقة لأن الاختيار السيء وعدم دراسته من كل الجوانب يمكن أن يؤدي الى زوال المؤسسة.⁹

ويتطلب دراسة مردودية قرار الاستثمار مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة له ويجب أن يكون ضمن استراتيجية المؤسسة وضمن القيود المالية لها بالإضافة الى مشاركة جميع الوظائف في المؤسسة فيه .

2- مميزات القرار الاستثماري :

- يتميز القرار الاستثماري الحقيقي طويل الأجل بمجموعة من المميزات أهمها:¹⁰
- ضخامة حجم الاستثمارات اللازمة سواء في قطاع الإنتاج أو في قطاعات الخدمات، وسواء التي تقوم بها الدولة أو التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية الخاصة، خاصة في ظل الموارد المحدودة التي لا تتحمل أي إسراف أو سوء استخدام.
- إن الإنفاق الاستثماري يترتب عليه حبس قدر من الأموال في أصول ثابتة يصعب استردادها وتمثل أعباء ثابتة يصعب تعديلها أو الرجوع عنها في الأجل القصير إذا ما تبين عدم سلامة هذا الإنفاق بعد التنفيذ، دون أن يصاحب ذلك الكثير من الفقد والخسائر .
- إن الإنفاق الاستثماري يتضمن قدرا كبيرا من مخاطر عدم التأكد، نظرا لأن هذا الإنفاق يتطلب إعداد تقديرات للعوائد المتوقعة منه لفترات زمنية طويلة وتزداد هذه المخاطر كلما طالت الفترة التي تعد منها هذه التقديرات.
- إن العائد المتوقع من الإنفاق الاستثماري يتأثر على فترات زم نية طويلة نسبيا، وهذه العوائد تتعرض للتغيرات المصاحبة للاقتصاد الديناميكي وهذا يتطلب الأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود وتغيير قوتها الشرائية.

3- أنواع القرارات الاستثمارية :

يمكن تقسيم قرارات الاستثمار حسب البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى قرارات استثمارية قصيرة الأمد وقرارات استثمارية طويلة الأمد كما يلي¹¹:

- **القرارات الاستثمارية قصيرة الأمد :** تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال، بل إن الجزء الأكبر من مس وولايات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة، لذلك فالقرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة .

- **القرارات الاستثمارية طويلة الأمد:** تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الأمد والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة. ومن المعروف عن هذه النوع من القرارات أنه يعتبر من أخطر وأصعب القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل، إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في شركة الأعمال وليس من السهولة التخلص منه عندما تمت عملية الاستثمار فيه.

4- الأسس العلمية لاتخاذ قرار الاستثمار:

قبل اتخاذ قرار الاستثمار ينبغي الالتزام بمجموعة من الخطوات والأسس العلمية التي تقود إلى اتخاذ القرار الصائب، ومن بين هذه الأسس ما يلي:¹²

4-1 تحديد نوعية الاستثمار موضوع الدراسة:

حيث أن هناك ثلاثة أنواع لمشاريع الاستثمار طويلة الأجل تتمثل في الآتي :

- * استثمارات جديدة بهدف توليد طاقة إنتاجية جديدة لم تكن موجودة من قبل .
- * استثمارات توسعية وتتمثل في استثمارات إضافية مطلوب إضافتها لاستثمارات قائمة بالفعل بهدف إضافة طاقة إنتاجية جديدة .
- * استثمارات تتعلق بالإحلال والتجديد والتي تتمثل في عمليات إحلال أو استبدال بعض الأصول القديمة داخل دائرة عمرها الافتراضي بأصول أخرى جديدة كرد فعل لعوامل التقدم التكنولوجي .

4-2- تحديد البدائل الممكنة:

أو المتاحة لحسم الموقف سواء كان الاستثمار جديداً أو توسعي أو مرتبط بعمليات تجديد وإحلال .

وهنا يمكن أن تتعدد البدائل المتاحة أمام متخذ القرار أو في حالات أخرى قد تنحصر هذه الاختيارات في بديل واحد، ففي حالات التعدد الأولى يتم تحديد مزايا وعيوب كل بديل (عائد وتكلفة) تمهيدا للاختيار، أما في الحالة الثانية فيتمثل التحديد هنا في تحديد التكلفة والعائد المرتبطة بالبديل الوحيد المطروح تمهيدا لاتخاذ القرار المتعلق بالقبول أو الرفض .

4-3- تحديد مزايا وعيوب كل بديل:

حيث يتم ذلك بإتباع طرق تقييم موضوعية تعطي عند تطبيقها على كل بديل نتائج رقمية تعبر عن النتيجة النهائية للمقابلة بين التكلفة والعائد المرتبطة بالبديل المطروح والمرتبطة أساساً بعلاقة كل منها بتعظيم قيمة المنشأة أو المشروع .

4-4- اتخاذ القرار الاستثماري:

والذي يتم من خلال نتائج المرحلة السابقة، وذلك بإقرار البديل الذي ينتج عنه أفضل نتائج رقمية. ومن المنطقي أنه في تلك الحالة التي يكون أمامنا فيها بديل واحد فيصبح القرار إيجابياً أو سلبياً حسب اتجاه النتائج المستخلصة من تقييم البديل بالطرق المستخدمة.

ثالثاً: معيار درجة الضرورة في تقييم قرار الاستثمار

يعتبر قرار الاستثمار من القرارات الاستراتيجية في المؤسسة لهذا ينبغي قبل تنفيذه دراسته للتأكد من جدواه، وفي هذا الصدد توجد العديد من المعايير الكمية المستعملة في عملية تقييم القرارات الاستثمارية وفي ظل ثلاث ظروف متباينة، فنجد في حالة التأكد يمكن استخدام مثلاً معيار صافي القيمة الحالية أو مؤشر الربحية أو معدل المردودية الداخلي، أما في حالة المخاطرة فيمكن استخدام الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف أو أسلوب شجرة القرارات، أما في حالة عدم التأكد فيمكن استعمال معيار أعظم الأخطار أو معيار أقل الأخطار أو معيار لابلاس أو معيار هيرويكز، كما يوجد معيار آخر لم تتناوله الأبحاث بكثير من الاهتمام - وهذا حسب اطلاعنا - وهو معيار درجة الضرورة.

1- تعريف معيار درجة الضرورة:

لم يحظى بالأهمية اللازمة من طرف الباحثين في المجال المالي مقارنة بالمعايير الأخرى المستعملة في تقييم القرارات الاستثمارية وهذا يمكن رده إلى مجموعة من الاعتبارات أهمها أنه ليس بمعيار كمي مثل باقي المعايير الأخرى وإنما يعتمد على التقدير الشخصي والخبرة رغم أنه مستعمل على نطاق واسع في المؤسسات الجزائرية.

يمكن تعريف درجة الضرورة أو درجة الاستعجال بأنها ذلك المدى الذي لا يمكن بعده تأجيل اقتراح الانفاق الاستثماري إلى سنوات قادمة¹³.

وفي ظل هذه الطريقة لا توجد أمام المستثمر أو متخذ القرار أو المدير المالي عموماً فرصة لتأجيل القرار حتى يمكن المفاضلة بين البدائل المختلفة. وفي هذه الحالة فإن المستثمر لا يختار مجال الاستثمار الأكثر عائداً وربحاً وإنما يختار الذي تفرضه الضرورة وظروف الواقع¹⁴.

بمعنى أن معيار درجة الضرورة لا يستند إلى تقييم كمي للقرار الاستثماري وإنما هو قرار يجب أن يتخذ استناداً إلى حاجة المؤسسة لهذا القرار الذي فرضته ظروف معينة، وإذا لم يتخذ هذا القرار فحتماً سيؤثر سلباً على مستقبل المؤسسة.

2- عيوب معيار درجة الضرورة:

يشوب هذا المعيار الكثير من النقائص منها:¹⁵

- الفشل في قياس انتاجية اقتراح الانفاق الرأسمالي، فهو لا يأخذ في الحسبان ربحية الاقتراح ومن ثم لا يهتم كلية بإجراء أي تحليل للإيرادات والتكاليف المتوقعة، وعلى هذا الأساس فإن الاقتراحات ذات العائد المنخفض والتي يمكن تأجيلها قد تعطى أولوية عن اقتراحات أخرى تحقق عوائد مرتفعة ولكنها قابلة للتأجيل.
- درجة الضرورة لا يمكن قياسها قياساً كمياً وموضوعياً وإنما يتم تحديدها وفقاً للتقدير الشخصي.
- صعوبة وضع معايير واحدة للقبول يمكن استخدامها للاختيار الحكيم من بين الاقتراحات المقيمة على أساس درجة الضرورة.

المحور الثاني: استخدام معيار درجة الضرورة في اتخاذ قرار الاستثمار

سيتم في هذا المحور معرفة الأساس الذي استندت عليه مؤسسة انتاج الأنابيب الصناعية بغرداية في اتخاذ قرار الاستثمار في آلة التلحيم.

أولاً: التعريف بالمؤسسة

أنشئت وحدة الأنابيب الصناعية في سنة 1974، وتعتبر من أقدم المؤسسات العمومية الجزائرية برأس مال يقدر بـ 7000000000 دج، حيث قامت الشركة الألمانية Hoch بإنجاز المشروع بكافة هياكله الصناعية بالمنطقة الصناعية بنورة بولاية غرداية، وتبلغ مساحتها 24 هكتار ويقدر إجمالي عدد العمال بـ 830 عامل. وفي سنة 2006 تم دمج مؤسسة Pipe Gaz غرداية ومؤسسة ALFATUS بالحجار عراية تحت اسم الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA pipe برأس مال قدره 250000000000 دج دينار جزائري وتبلغ طاقتها الإنتاجية 200000 طن سنوياً¹⁶.

1- نشاط المؤسسة:

يتمثل نشاط المؤسسة في انتاج أنابيب المصنوعة من الحديد والصلب والمخصصة لنقل البترول والغاز والماء، بحيث تنتج أنابيب ذات قطر من 20 إلى 64 بوس، وسمك الحديد من 7.92 ملم إلى 15 ملم وبطول من 7 إلى 13م وهذا وفق المعايير API spec 5L و API Q1 و ISO9001. ومع دخول الاستثمار الجديد حيز الخدمة والذي بدأ العمل به في سنة 2017 تطور نشاط المؤسسة وأصبحت تنتج أنابيب أكبر سواء من ناحية القطر أو من ناحية السمك حيث وصلت المؤسسة إلى أنابيب ذات قطر 82 بوس وسمك الحديد وصل إلى 25 ملم¹⁷.

2- المتعاملون مع المؤسسة:

2-2- الموردون:

تتعامل المؤسسة مع عدة موردين وهذا لتزويدها بكل مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية، وهذا على أسس مختلفة كالسعر، شروط الدفع، وقت التمويل ويمكن تقسيم موردي المؤسسة الى نوعين¹⁸:

موردون داخليون(محلين):

- مؤسسة ALFAsid المختصة ببيع المواد الأولية.
- مؤسسة ENTPL التي تقوم بتمويل المؤسسة بأسلاك التلحيم.
- مؤسسة NAFTAL التي تقوم بتمويل المؤسسة بالزيوت والوقود.
- مؤسسة ENAPCI التي تمون المؤسسة بمواد الطلاء.

موردون أجنب:

وهي المؤسسات غير الوطنية، ومن بينها:

- مؤسسة SGGT الألمانية المتخصصة في إنتاج قطع الغيار.
- مؤسسة CITOH اليابانية التي تمون المؤسسة ببعض المواد الأولية.
- مؤسسة AGFACEVAERTNY البلجيكية المنتجة لأشرطة الأشعة والمنتجات المتطورة.
- مؤسسة ATOFINA الفرنسية التي تقوم بإنتاج مواد التغليف (البوليتيلان)
- مؤسسة CONTROLAB الفرنسية المتخصصة في إنتاج وسائل المراقبة المخبرية.

2-2- المنافسون:

بالنسبة للسوق الوطنية، فتعتبر مؤسسة ANABIB الجزائرية للأنايب المن افس الوحيد على المستوى الوطني أما على المستوى الدولي فتوجد عدة مؤسسات لكن المؤسسة لا تهتم بها.

2-3- زبائن المؤسسة:

بما أن نشاط المؤسسة يتمثل في إنتاج الأنايب الصناعية المصنوعة من الحديد والصلب والموجهة لنقل البترول والغاز والماء فان زبائنها يتمثلون في المؤسسات الكبرى العاملة في قطاع المحروقات والري ومن الزبائن الأساسيين للمؤسسة: مؤسسة سوناتراك، مؤسسة سونلغاز، مؤسسات توزيع المياه، مؤسسة British petrolum ومؤسسة Bictel الناشطين في مجال المحروقات . وتعتبر مؤسسة سوناتراك الزبون الأهم والرئيسي بالنسبة للمؤسسة وهذا بالنظر الى رقم الأنايب عمال المحقق معها¹⁹.

جدول رقم (01)

تطور رقم الاعمال

الوحدة KDA

Désignation	Réalisation Au 31/12/2012	Réalisation Au 31/12/2013	Réalisation Au 31/12/2014	Réalisation Au 31/12/2015	Réalisation Au 31/12/2016
1-Tubes Conformes *Tubes hydrocarbures (Sonatrach)	6615797	18416366	6542646	17931637	6245576
S/TOTAL	6615797	18416366	6542646	17931617	6245576
Tubes déclassés * Tubes nus	54056	88161	33589	125095	66856
* Tubes Hydrauliques revetus int & ext	35410	26576	107231	32698	21201
S/TOTAL	89466	114737	140820	157793	88057
Prestation	1776	2018	13261	3033	3435
S/TOTAL	1776	2018	13261	3033	3435
* Chutes bobines et tubes(Ferraille)	18147	30068	14725	39808	18583
* Chutes polyéthylène	6072	8610	3941	17005	7582
* Produits périmé (Fil et flux de soudage)	0	0	0	0	0
* Autres	1	4061	-847	14829	-3481
S/TOTAL	24220	42739	17819	71642	22683
TOTAL	6731259	18575860	6714546	18164105	6359751

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة التي تظهر تطور رقم الاعمال

من الجدول أعلاه : السطر الأول (الخانة الأولى افقيا) تظهر رقم الأعمال المحقق م ع مؤسسة

سوناطراك فقط. أما باقي الأسطر فهي مع مؤسسات أخرى.

يمكن حساب نسبة رقم الأعمال المحقق مع مؤسسة سوناطراك الى اجمالي رقم الأعمال المحقق

من طرف المؤسسة:

- سنة 2012 : $98.28 = 100 * 6615797 / 6731259$ %
- سنة 2013 : $99.14 = 100 * 18416366 / 18575860$ %
- سنة 2014 : $97.43 = 100 * 6542646 / 6714546$ %
- سنة 2015 : $98.72 = 100 * 17931637 / 18164105$ %
- سنة 2016 : $98.2 = 100 * 6245576 / 6359751$ %

من النسب أعلاه : نلاحظ أن مؤسسة سوناطراك تعتبر الزبون الرئيسي والأهم بالنسبة لمؤسسة ALFA pipe، حيث طيلة السنوات الخمس الأخيرة من 2012 إلى غاية 2016، تساهم بنسبة تفوق 98% إلا في سنة 2014 انخفضت قليلا عن 98% وكانت بـ 97.43%.

ثانيا: قرار الاستثمار في المؤسسة ALFAPIP

1- فكرة الاستثمار:

ظهرت فكرة الاستثمار من سوق المؤسسة (أي أحد زبائن المؤسسة) وهي مؤسسة سوناطراك والتي تعتبر الزبون الرئيسي لمؤسسة ALFAPIP حيث تساهم مؤسسة سوناطراك بحوالي 98% من إجمالي رقم الأعمال المحقق لمؤسسة ALFAPIP وطيلة السنوات الخمس الأخيرة (من 2012 إلى غاية 2016).

مؤسسة ALFAPIP كانت تمون مؤسسة سوناطراك بأنابيب ذات قطر 20 إلى 64 بوس وسمك الحديد من 7.92 ملم إلى 15 ملم، إلا أن مؤسسة سوناطراك أصبحت تطلب الأنابيب ذات السمك الكبير من 20.6 ملم إلى 22.22 ملم وذات القطر 42 بوس بسبب قيامها بمشروع RGG5 إلا أن مؤسسة ALFAPIP لا تتوفر على الآلة MACHINE à SOUDER اللازمة والمخصصة لإنتاج الأنابيب ذات السمك الكبير (سمك الحديد) أي 20.6 ملم و 22.22 ملم وبالتالي قررت مؤسسة ALFAPIP سنة 2016 القيام باستثمار يتمثل في اقتناء آلة MACHINE à SOUDER من مؤسسة WTK DANIEL مؤسسة مختلطة ألمانية وإيطالية.

2- أساس اتخاذ قرار الاستثمار:

تم اتخاذ قرار الاستثمار في مؤسسة ALFAPIP بالاستثمار في آلة MACHINE à SOUDER بناء على درجة ضرورة هذا الاستثمار بالنسبة لمؤسسة ALFAPIP، فهذا الاستثمار أصبح ضروري لنشاط المؤسسة لأن زبونها الرئيسي يحتاج منتجات متمثلة في الأنابيب ذات السمك الكبير والتي لا يمكن إنتاجها إلا بالقيام بهذا الاستثمار وكذا نظرة المؤسسة ALFAPIP للمحافظة على زبونها وإضافة خطوط إنتاجية أخرى نتيجة القيام بهذا الاستثمار ولهذا قررت مؤسسة ALFAPIP القيام بهذا الاستثمار دون النظر إلى اعتبارات أخرى كالمعايير المالية المحينة وغير المحينة المستخدمة في تقييم الاستثمارات.

3- تكلفة الاستثمار:

تمثلت التكلفة الابتدائية لهذا الاستثمار في الشراء مضاف إليها مصاريف النقل والتأمين والتركيب وقدرت مصاريف النقل والتأمين بـ 2% من سعر شراء الآلة:

- سعر الشراء 12.125.000 أورو
- متوسط سعر الصرف 109
- سعر الشراء بالدينار 1.321.625.000 دينار
- مصاريف نقل وثمنين وتركيب 2% = 1.321.625.000 × 26.432.500 دينار
- التكلفة الابتدائية للاستثمار = 1.348.057.500 دينار

الخاتمة:

انطلاقاً مما سبق تناوله، يمكن القول بأن قرار الاستثمار يجب أن يستند إلى معيار أو أكثر للحكم على جدواه سواء كان هذا المعيار كمي أو كمي، فمؤسسة إنتاج الأنابيب الصناعية استندت في اتخاذ قرار الاستثمار على معيار كمي و هو معيار درجة الضرورة في تقييم قرار الاستثمار في آلة التلحيم.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- فكرة الاستثمار في آلة التلحيم كان مصدرها خارجي أي من سوق المؤسسة، وتم القيام بهذا الاستثمار تنفيذاً لطلب أهم زبون للمؤسسة وهو مؤسسة سوناطراك.
- قرار الاستثمار هذا يدخل ضمن استراتيجية المؤسسة وهي التوسع بإضافة خطوط إنتاجية أخرى بالإضافة إلى المحافظة على زبائن المؤسسة عموماً وخصوصاً الزبون الرئيسي.
- تم اتخاذ قرار الاستثمار في آلة التلحيم بالاعتماد على معيار درجة الضرورة.

التوصيات:

بناء على ما تقدم يجب على المؤسسة محل الدراسة عدم الاكتفاء بمعيار درجة الضرورة في تقييم قرار الاستثمار وإنما ينبغي تدعيمه بمعيار آخر وأكثر من المعايير الكمية لـ لتتنبؤ بالمدة اللازمة لاسترجاع رأس المال المستثمر أو ما يضيفه هذا القرار إلى قيمة المؤسسة.

الهوامش والمراجع:

- ¹ حسين بلعجوز والجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 06.
- ² طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص ص 13-14.
- ³ كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2011، ص ص 18-19.

- ⁴ محمد ايمن عزت الميداني، الادارة التمويلية في الشركات، مكتبة العبيكان، ط2، السعودية، 2004، ص ص 351-352.
- ⁵ S.Ballada et J.C.Coille, outils et mécanismes de gestion financière, 3^{ème} édition, maxima éditeur, Paris, 1996, p 328.
- ⁶ Youcef Jamal, gestion financière analyse et diagnostique financière, imprimerie papeterie El Watanya, Maroc, 2013, p p 183-184.
- ⁷ حمزة الشمخي و ابراهيم الجزراوي، الادارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، الاردن، 1998، ص 17.
- ⁸ جلال كاظم مدلول العارضي، الادارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2014، ص 50.
- ⁹ S.Ballada et J.C.Coille, op.cit, p 325.
- ¹⁰ محب خلة توفيق، اقتصاديات دراسة الجدوى دراسة منهجية معلوماتية للأسس النظرية والتطبيقية لإعداد وتقييم جدوى الفرص الاستثمارية، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2015، ص 72.
- ¹¹ حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الاردن، 2008، ص 47.
- ¹² نبيل شاكر، اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة مدخل تنمية مهارات رجال الاعمال والباحثين، مكتبة عين شمس، ط1، مصر، 1992، ص ص 386-387.
- ¹³ جميل احمد توفيق، اساسيات الادارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون طبعة، بيروت، بدون سنة، ص 203.
- ¹⁴ يحي غني النجار، تقييم المشروعات تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الاداء، دار دجلة ناشرون وموزعون، ط1، الاردن، 2010، ص 130.
- ¹⁵ جميل احمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 204.
- ¹⁶ وثائق المؤسسة.
- ¹⁷ وثائق المؤسسة.
- ¹⁸ وثائق المؤسسة.
- ¹⁹ مقابلة مع مراقب التسيير بالمؤسسة.